

Distr.: General
24 June 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة من الاتحاد الروسي (انظر المرفق) ردا على الرسالة الموجهة من الممثل الدائم لهولندا باسم أعضاء فريق التحقيق المشترك المعني بالتحقيق في ملابسات تحطم طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH17، وهي الرسالة التي عُيِّمت باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز [S/2019/510](#).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فلاديمير سفرونكوف
القائم بالأعمال بالنيابة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

رسالة موجهة من الاتحاد الروسي ردا على الرسالة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة (S/2019/510)

في ١٩ حزيران/يونيه، عشية الذكرى السنوية الخامسة لتحطم طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH17، عقد فريق التحقيق المشترك مؤتمرا صحفيا آخر، جرت فيه تسمية أول المشتبه فيهم المتورطين في حادث تحطم الطائرة MH17 وأعلن عن موعد بدء المحاكمة. وسمعنا أيضا تلميحات جديدة غير مدعومة بأدلة مثبتة تستهدف الاتحاد الروسي ومواطنيه. وبالإضافة إلى ذلك، أثمرنا مرة أخرى بعدم التعاون مع التحقيق بما فيه الكفاية وبعدم الوفاء بالالتزامات الدولية بتقديم المساعدة القانونية. وتكررت أيضا هذه المقولات في الرسالة الموجهة من الممثل الدائم لهولندا والتي جرى تعميمها باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن (S/2019/510). لذلك، لم نجد بدا من أن نرد على هذا الانتقاد.

أولا وقبل كل شيء، نود أن نشير إلى أنه، منذ الأيام الأولى التي أعقبت تحطم الطائرة، بادر الاتحاد الروسي إلى اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢١٦٦ (٢٠١٤)، وهو يظل ملتزما به بعد مرور خمس سنوات على ذلك. ونحن نبذل قصارى جهدنا للوقوف على حقيقة ما وقع في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤ في المجال الجوي فوق شرق أوكرانيا - لا على وقائع مختلفة. ويدعو الاتحاد الروسي إلى تحديد هوية الجناة ومعاقبتهم.

وقد فعلنا الكثير لتحقيق هذين الهدفين. فقد استجبنا بالكامل وفي الوقت المناسب لمعظم طلبات المساعدة القانونية التي قدمتها النيابة العامة الهولندية. ومع ذلك، لدينا انطباع بأن فريق التحقيق المشترك يتناول المواد التي وافيناه بها بصورة انتقائية للغاية. ويبدو أن الطلب الوارد في قرار مجلس الأمن ٢١٦٦ (٢٠١٤) الذي يقضي بالتعاون "تعاوننا كاملا في الجهود الرامية إلى كفالة المحاسبة" يجري تفسيره على أنه قناة أحادية الاتجاه للحصول على معلومات تهدف صراحة إلى دعم الرواية الوحيدة المعتمدة، دون أن تتاح إمكانية الحصول على ردود أو تعليقات متسقة من فريق التحقيق الدولي على الحجم الهائل للمعلومات القيمة التي يجري إرسالها. وحسب فهمنا، فإن التعاون طريق ذو اتجاهين. وفي لحظة إعداد نتائج التحقيق في الأسباب التقنية التي أدت إلى تحطم الطائرة، أدلى خبراءنا بعدد من الملاحظات الجوهرية التي اكتسبت أهمية بالغة في إثبات الحقيقة، وقد رُفضت جل هذه الملاحظات. ولو كان ذلك معلوماً في عام ٢٠١٥ لكان من الممكن تجنب الكثير من التباينات والأخطاء في المعلومات التي تلقاها في وقت لاحق محققو فريق التحقيق المشترك والتي قد تضلل التحقيق. وتتعلق هذه الأخطاء، في جملة أمور، بشكل العناصر المدبرة التي عثر عليها في موقع تحطم الطائرة MH17، وبمرحلة إعادة تصميم جسم الطائرة، كما أنها تنتج عن انتهاكات قواعد منظمة الطيران المدني الدولي، وما إلى ذلك.

وعلى مدى السنوات الماضية، تراكمت لدينا أيضا العديد من الأسئلة بشأن التحقيقات الجنائية. ووافقت أستراليا وأوكرانيا وبلجيكا وهولندا مبدئيا على فرز جميع المعلومات وعدم الكشف عنها سوى ما تم الاتفاق عليه فيما بينها من خلال إبرام اتفاق سري بتاريخ ٧ آب/أغسطس ٢٠١٤ من أجل إنشاء فريق التحقيق المشترك. وقد تم كل هذا بدون علم ماليزيا، حيث لم يتم إشراكها في التحقيق في مراحله الأولية، على الرغم من أن الطائرة كانت تملكها خطوط الطيران الماليزية. ولنتذكر أن الماليزيين كانوا

أول من وصل إلى موقع تحطم الطائرة من بين رعايا الدول الأجنبية التي كان مواطنوها على متن الطائرة. ولا بد من الإشارة إلى أن الممثلين في المنطقة لم يعرفوا أعمالهم، بل وساعدوهم بنشاط أيضا على إيجاد أجهزة تسجيل بيانات الطيران وإعداد الجثث بغرض نقلها.

فالنقد الموجه إلى الاتحاد الروسي فيما يخص عدم كفاية ما بذله تعاون لا يستند إلى أدلة. ونحن نستجيب لطلبات المساعدة القانونية بحس من المسؤولية. وقد قام الاتحاد الروسي برفع صفة السرية عن المعلومات التقنية والمتعلقة بتصميم منظومة القذائف من طراز BUK ونتائج التجارب التي أجرتها شركة ألماتز - أنني بكامل نطاقها في الموقع، كما قام بتسليم تلك المعلومات إلى فريق التحقيق المشترك.

وقد سلّمنا بيانات رادارية خام غير مجهزة تستبعد تماما احتمال أن تكون القذيفة التي أسقطت الطائرة من طراز بوينغ قد أُطلقت من منطقة برغوميسكوي، على نحو ما ادعاه فريق التحقيق المشترك. وأعلنت النيابة العامة الهولندية فيما بعد أن فريق التحقيق المشترك يواجه صعوبات في فك شفرة تلك البيانات. وردا على ذلك، قدمت روسيا على الفور ما يلزم من مساعدة إلى الجانب الهولندي من خلال توفير البيانات الرادارية بالشكل الذي أصر عليه الجانب الهولندي.

ومع ذلك، أشار ممثلو فريق التحقيق المشترك في وقت لاحق إلى بعض الخبراء الذين قاموا بتحليل بيانات الرادار الروسية، وشككوا في مصداقية سجل البيانات الرادارية، وزعموا أنها لا تتناق مع الرواية التي يؤيدونها.

أما السؤال المتعلق باستخدام المواد المقدمة إلى فريق التحقيق المشترك من الجانب الروسي، بما في ذلك البيانات الرادارية التي طُلبت أثناء الإحاطة المقدمة من فريق التحقيق المشترك في ١٩ حزيران/يونيه، فقد ظل في الواقع بلا إجابة: وتمثل السبب وراء تجاهل البيانات الروسية في أنها "لم تقدم الصورة اللازمة". وتتضح الصورة اللازمة من النتائج الأولية للتحقيق.

كما أن فريق التحقيق المشترك تحرّب صراحةً من السؤال المباشر الذي طرحته وسائط الإعلام بشأن الأسباب التي جعلته يستبعد أن القذيفة التي يزعم أنها أسقطت الطائرة من طراز بوينغ كانت في حوزة القوات المسلحة الأوكرانية، ويهمل البيانات المقابلة التي أثبتتها الجانب الروسي بعد العرض الذي قدمه فريق التحقيق المشترك نفسه لشظايا هذه القذيفة في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٨.

وخلال السنوات الماضية، أبان فريق التحقيق المشترك عن موقف متحيز تجاه روسيا، متهمًا إياها مرارا وتكرارا بعدم الاستجابة لطلبات المساعدة القانونية وتوفير المعلومات. ومع ذلك، فإن فريق التحقيق المشترك يزعم أن بحوزته أدلة على "ضلوع روسيا في هذه المأساة والجريمة". ونحن نرى أن هذا الاستنتاج لا أساس له من الصحة إطلاقاً.

ولا يمكننا أن نتفق مع الرأي القائل بأن التحقيق حقق نتائج "باهرة" خلال هذه السنوات الخمس. إننا لا نرى أي "إنجاز" في ذلك، كما ادعى المحقق الرئيسي في فريق التحقيق المشترك، فريد وستريكي. وعلى غرار مؤتمر صحفي كبير عُقد في السابق قبل أكثر من عام، في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٨، عندما كرر ممثلو فريق التحقيق المشترك أن الطائرة الماليزية من طراز بوينغ قد أسقطت بواسطة قذيفة من طراز BUK استُلمت من روسيا، لم يتمكن المحققون هذه المرة أيضا من تقديم أدلة مقنعة على ضلوع روسيا في الحادث.

ومن المثير للسخرية بشكل خاص قول أحد ممثلي فريق التحقيق المشترك بأن "غياب الأدلة لا يثبت البراءة". فلا بد من التذكير بأن افتراض البراءة هو أحد حقوق الإنسان الأساسية، على النحو الوارد في الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتشريعات غالبية البلدان.

إننا لا نفهم إصرار فريق التحقيق على عدم إصدار الحكم المناسب على القرار الذي اتخذته أوكرانيا بعدم إغلاق مجالها الجوي فوق منطقة القتال الفعلي على الرغم من أن الجانب الأوكراني ادعى، قبل بضعة أيام فقط من وقوع مأساة منطقة دونباس، أن السكان المحليين يمثلون "منظومات ثقيلة للدفاع الجوي" بعد إسقاط طائرة عسكرية أوكرانية. وقد أصبح ذلك بالفعل موضع دعوى قضائية رُفعت ضد أوكرانيا في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وبالنظر إلى أن فريق التحقيق المشترك أدرج في التحقيق منذ البداية أحد الأطراف المعنية، ألا وهو أوكرانيا، نستطيع أن نكون على يقين من أن النشاط المتحيز الذي يضطلع به فريق التحقيق المشترك لا يرجح أن ينسجم مع أحكام الفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ٢١٦٦ (٢٠١٤)، التي أيد فيها المجلس "الجهود الرامية إلى إجراء تحقيق دولي كامل ودقيق ومستقل في الحادث وفقا للمبادئ التوجيهية التي تنظم الطيران المدني الدولي".

إننا ندعو فريق التحقيق المشترك إلى التركيز على مهمته الرئيسية، وهي: تقديم تحليل نزيه لجميع البيانات المتاحة له من أجل تحديد السبب الحقيقي وراء الحادث والبحث عن الجناة الحقيقيين في هذه المأساة. وفي ضوء الطريقة التي أجري بها التحقيق حتى الآن، لا يمكن الحديث عن حياد التحقيق واستقلاليتيه. و "العناصر الجديدة" المقدمة تثبت عكس ذلك: حيث يركز فريق التحقيق المشترك على تعديل الوقائع، أو إن شئنا تسمية الأشياء بمسمياتها، فإنه يركز على تعديل التخمينات والأخبار الزائفة بما يتلاءم مع الرواية الأولية التي تهدف تحديدا إلى اتهام روسيا.